اللغة العربية ومناهجها في ظل إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر
بين مقومات الهوية الوطنية وتحديات العولمة

د. هنية عريف
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

Abstract:

Arabic language and its curriculum in the project of reforming the educational system in Algeria Between the constituents of national identity and the challenges of globalization Algeria as other countries, at the beginning of the third millennium, faced the problem of the global tide, which brought with it many changes at the level of political patterns, economic systems, social values and cultural frameworks, which hastened the reform of the educational system to adapt to the situation and familiarity with the strategies of globalization and the ownership of means and tools; It is obvious the role played by the educational system in the rehabilitation of young people and prepare it to be an active participant in the advancement of his country to keep pace with this global tide. This can only be achieved through the development of educational curricula and in keeping with international developments, while preserving the elements of national identity so as not to melt and fade in this global movement, which seeks to eliminate all barriers at all levels of political, economic, social, cultural and even linguistic ones. This study comes to highlight the reality of the Arabic language and its curricula in the project of reforming the educational system, and answer the following problems: - How did educational reform look at the linguistic issue in general and the Arabic language in particular? -Did the Arabic language curriculum, under this reform, ensure the preservation of the fundamentals of our national identity, including the Arabic language? -What is the share of Arabic language curricula from reform? and have these curricula been able to meet the requirements of globalization and learn about the strategies of science and technology?

Keywords: Arabic Language - Globalization - Educational Reform - Language Identity - Arabic Language Curriculum.

الملخص:

واجهت الجزائر في بداية الألفية الثالثة ،كغيرها من الدول، مشكلة المدّ العولمي الذي حمل معه الكثير من التغييرات على مستوى الأنماط السياسية، والنظم الاقتصادية، والقيم الاجتماعية، والأطر الثقافية، ما عجّل بإصلاح حال المنظومة التربوية للتكيّف مع الوضع، والإلمام باستراتيجيات العولمة وامتلاك وسائلها وأدواتها؛ إذ لا يخفى على أحد الدور الذي يؤدّيه النظام التربوي في تأهيل النشء وإعداده ليكون مشاركا فاعلا في النهوض ببلاده لمواكبة هذا المدّ العولمي، وهذا لا يتأتّى إلاّ من خلال تطوير المناهج التعليمية، وجعلها مواكبة للمستجدات الدولية، مع المحافظة على مقوّمات الهوية الوطنية حتّى لا تذوب وتتلاشى في هذا الحراك العالمي الذي يسعى إلى إلغاء كافة الحواجز على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية وحتى اللغوية منها.

وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع اللغة العربية ومناهجها في مشروع إصلاح المنظومة التربوية، ولتجيب عن الإشكالات التالية:

- كيف نظر الإصلاح التربوي للمسألة اللغوية عموما وللغة العربية على وجه الخصوص؟-وهل حرصت مناهج اللغة العربية ،في ظل هذا الإصلاح، على الحفاظ على مقومات هويتنا الوطنية ومنها اللغة العربية؟

- ما نصيب مناهج اللغة العربية من الإصلاح؟ وهل فعلا استطاعت هذه المناهج أن تساير متطلبات العولمة وتلمّ باستراتيجيات العلم والتكنولوجيا؟

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية- العولمة- الإصلاح التربوي- الهوية اللغوية- مناهج اللغة العربية.

-مفهوم العولمة وتحدياتها : إذا كان مصطلح العولمة في أصله اقتصادي قائم على إلغاء الحواجز والحدود أمام حركة التجارة لإتاحة حرية تنقّل السلع ورأس المال، فإنّ هذا المفهوم قد انسحب على جميع مستويات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، لتعولِمَ العولمةُ الإنسانية في كل مجالاتها محطّمة الحدود الوطنية للمجتمعات، ضاربة بخصوصيتها الحضارية وهويتها القومية عرض الحائط؛

وإذا كانت العولمة قد أفرزت واقعا اجتماعيا و اقتصاديا خطيرا ومتردّيا تمثّل في ارتفاع معدلات الفقر في العالم، واتساع الهوة بين البلدان المصنّعة والبلدان النامية، فإنّها على المستوى الثقافي تشكل تهديدا أخطر على هذه الأخيرة؛ حيث أصبحت تستهدف مقومات هويتها وتهدّد كيانها الحضاري[1]،«فبدلا من الحدود الثقافية الوطنية والقومية تطرح إيديولوجيا العولمة "حدودا" أخرى غير مرئية، ترسمها الشبكات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك»[2]، متخذة من التطور التكنولوجي، والتحكم في التقانة، و ثورة الاتصالات سلاحا لفرض منطقها و تنفيذ مطامحها المتمثّلة في تمييع مقومات الهوية الوطنية للمجتمعات، ومن ثمّ القضاء على التنوّع الثقافي والخصوصيات الحضارية للشعوب، ومعلوم أنّ« المساس بهذه الخصائص يعني فقدان المجتمع للمبرّرات الحضارية لوجوده.»[3]

إنّ هذه المخاطر جعلت الكثير من دول العالم تستنفر للتصدي لهذا الاجتياح العولمي للمقومات الرئيسة للأمم وهي الدين و التاريخ و اللغة، ولعلّ السبيل الوحيد أمام هذه الدول هو قطاع التربية الذي يكفل بناء الشخصية الوطنية للفرد؛ إذ لا يخفى على أحد الدور البارز الذي تؤدّيه المنظومات التربوية في تحقيق تنمية المجتمعات في مختلف الجوانب وعلى جميع الأصعدة،بل إنّ مستوى تقدّم المجتمعات مرهون بمستوى التعليم فيها، وهذا ما يجعل مسألة إصلاح المنظومة التعليمية في أي بلد أمرا بالغ الأهمية، خصوصا إذا كان يعاني من خطر يهدّد كيانه، وهو ما عكفت الجزائر على تجسيده منذ ما يزيد عن العقد والنصف من الزمن.

-الإصلاح التربوي في الجزائر: مفهومه، وأهدافه، ومبرراته:

يعرّف الإصلاح التربوي بأنه:« تلك الجهود المبذولة والقائمة على الدراسة العلمية المنهجية لمختلف مشكلات المنظومة التربوية، في إطارها الكلي أو الجزئي قصد تجاوز سلبياتها وتدعيمها بحلول جديدة بغرض تكييفها مع مختلف التغيرات الحاصلة على الساحة الداخلية والعالمية في مختلف المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تكنولوجية... دون الخروج عن الخصائص الحضارية للمجتمع الذي يتبنّاه، وهو في كل الحالات يتضمن تغييرا هادفا مدروسا لواقع المنظومة التربوية، من أجل نقلها من وضع الإشكال المعبر عنه بالخلل أو الأزمة إلى وضع الحلّ الذي يحمل الخلفيات المرجعية والأدوات التقنية لتجاوز هذا الإشكال، وهو في كل هذا ينسجم تمام الانسجام مع بقية العناصر المشكلة للتنمية الاجتماعية الشاملة، رغم أنه أهم هذه العناصر لأن هدفه هو الإنسان صانع التنمية»[4]

و يجدر هنا التأكيد على أن الدعوة للإصلاح لا تعني إلغاء الجهود السابقة، والانطلاق من الصفر لبناء نظام تربوي جديد، لأن ذلك يعني العصف بكل الجهود التي بذلتها الأمة عبر تاريخها، وتجاهل المكاسب التي حققتها

التجارب الإصلاحية في الجزائر منذ الاستقلال في سبيل تأصيل نظامها التربوي وتحديثه،والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:ترسيخ الروح الوطنية والهوية الثقافية للشعب الجزائري، محاربة الأمية ،وضمان حق التعليم ومجّانيته و إلزاميته للجميع على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم ، وتكوين المربين والإطارات...إلخ، ولكنها تفيد في نفس الوقت بأن في المنظومة التعليمية مواطن خلل ووهن تحتاج إلى تشخيص دقيق وحلول جذرية.

كما أنّ الإصلاح ليس مسألة ارتجالية تأتي لتقديم حلول عاجلة لبعض المشكلات التربوية الظرفية، وإنّما هو« معالجة علمية ومتأنية لمختلف المشاكل الطارئة والكامنة والمؤثرة على صيرورة النظام التربوي،وهو بهذا لا يكتفي بالمعالجة السطحية للمشاكل التربوية، بل ينبغي كلما استدعى الأمر ذلك أن يغوص في أعماق التكوين الخاص بالمجتمع ليكتشف عوامل أخرى قد لا تؤخذ في الحسبان، ولكنها مع ذلك تؤثر تأثيرا بليغا في تحقيق الأهداف المرجوة.»[5]

- أهداف إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر:

تسعى عملية الإصلاح التربوي إلى تحقيق الأهداف التالية:[6]

1- إعادة الاعتبار لمهنة التعليم وجعلها في طليعة المهن، بإحاطتها بالرعاية الكاملة المادية والمعنوية و البيداغوجية،والارتقاء بالقوانين والقيم التي تحكمها، وتثمين دور القائمين عليها وتمكينهم من فرص التثقيف والتكوين التي تثري خبراتهم وترفع مستوياتهم.

2- مراجعة المناهج والمحتويات التعليمية بشكل علمي يضمن لها الانسجام مع الأهداف المسطرة ،ومواكبة المستجدات العلمية والحضارية والتحولات السياسية والاقتصادية التي يعيشها، وإعادة بناء هذه المحتويات وفق تدرج منهجي يراعى فيه قدرات المتعلمين وحاجاتهم، والتكامل الوظيفي بين المعارف والمهارات وبينها وبين الحياة.

3- التدقيق في صوغ الأهداف وتحديدها، وتوضيح أبعادها وتصنيفها وفق مستويات أدائية تتلاءم ومستوى تفكير المتعلمين وحاجاتهم من جهة، وإمكانات النظام و انتظارات المجتمع من جهة أخرى.

4- ضبط وتيرة العمل الدراسي اليومي والأسبوعي وفق دراسة علمية وتقنية واجتماعية تحدد الوعاء الزمني الملائم، وتضمن التوازن بين القدرات واستيعاب المتعلم ومتطلبات التحصيل العلمي ،وبين فترات التعلم وممارسة النشاطات الثقافية والترويحية.

5- تحسين ظروف التمدرس وتطوير وسائل العمل ،و ذلك من خلال توفير العدد الكافي واللائق من المنشآت والمرافق وبذل جهد متميز في مجال التجهيز وصناعة الكتاب وتأسيس الخدمات الصحية والنفسية، واللجوء إلى الطرائق والأساليب الحديثة التي تنمي القدرة على التعلم الذاتي ،وتتيح للمتعلمين المشاركة الإيجابية في التعبير بكل حرية عن اهتماماتهم وأفكارهم، باعتبارهم طرفا أساسيا في عملية التعلم لا موضوعا له.

- مراحل إصلاح التعليم في الجزائر:

مرت الجزائر بمراحل مختلفة في سبيل إصلاح المنظومة التربوية للتكيف مع المتغيرات الداخلية والتحديات الخارجية، وفيما يلي رصد لأهم المحطّات الإصلاحية لهذا النظام منذ الاستقلال إلى يومنا هذا:

أ- المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني 1964:ألحت لوائح هذا المؤتمر على ضرورة تغيير البرامج الموروثة عن العهد الاستعماري والتي كان هدفها الأساس هو محو الشخصية الوطنية وطمس معالم تاريخ الشعب الجزائري، كما ألحت على قضايا أخرى تتعلق خاصة بضرورة الإسراع بتعميم التعليم، وجعله حقا متاحا لجميع الأطفال، وإقامة نظام دائم لمحاربة الأمية، وتعميم التكوين المهني، وإعطاء التعليم التقني مكانة مفضلة في البرامج المدرسية، بالإضافة إلى الدعوة إلى إنشاء لجنة وطنية مكلفة بإعداد برنامج تعريب يرمي إلى صيانة وتنمية قيمنا الثقافية والروحية[7].

وكان من ثمار هذه المحطة الإصلاحية التمهيدية، الإعلاء من شأن اللغة القومية العربية، وغرس الثوابت الإسلامية والوطنية في جيل الاستقلال، وهو ما مهد لميلاد المدرسة الجزائرية عام 1976.

ب- أمرية 16 أفريل 1976: وكانت الأسبقية في هذا الإصلاح « لتأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها فضلا عن ديمقراطيتها وانفتاحها على العلوم والتكنولوجيا»[8]، وكانت المدرسة الأساسية هي وليدة هذا الإصلاح الذي شُرع فيه منذ بداية السبعينات إلى أن عمّمت المدرسة الأساسية خلال سنة 1980، وشملت جميع الأطوار سنة 1989، وقد شهد تعليم اللغة العربية مع هذه الأمرية عدة إصلاحات وتحسينات أدّت إلى نقلة نوعية في تعليم اللغة العربية في مختلف مراحل التعليم، وصاحبها تطور في تعريب التعليم الأساسي بأطواره الثلاثة، وتعريب التعليم الثانوي، وتعريب العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة والشروع في تعريب العلوم الأساسية والتقنية، ومحاولة تعريب المحيط والإدارة.[9]

ج- المجلس الأعلى للتربية: نصب يوم 26 نوفمبر 1996، وتمّ تكليفه بتقديم تقييم نقدي عقلاني وموضوعي للمنظومة التربوية، تقييم مبني على ضوابط علمية وبيداغوجية، منسجم مع متطلبات آفاقنا الوطنية، متكيّف مع حقائقنا الوطنية ،وقد حاول المجلس الأعلى للتربية أن يقدّم تصورا جديدا للنظام التربوي في بلادنا ،لكي يكون مواكبا لحركة المجتمع الجزائري مترجما لطموحاته وتوجّهاته المستقبلية ،بعد أن قدّم تشخيصا للقطاع التّربوي في جوانبه المختلفة.

ومن بين ما نصّ عليه المجلس في مسألة تعليم اللغة العربية:

- أن تعتبر المرحلة الأولى من التعليم الأساسي أهم المراحل على الإطلاق، ولذلك يتوجب تخصيص فترة تمهيدية كافية تضمن التكيف التدريجي للطفل، وتعدّه للتعلم اللغوي السليم.
- أن تتوجه الجهود في تعليم اللغة العربية إلى الجوانب الفكرية ،وبناء الوجدان وتهذيب الذوق لدى المتعلم، وأن تصحح الأخطاء التي علقت بمفهوم اللغة وأهداف تدريسها ووظائفها المختلفة لأنها الوسيلة الأساسية لاستيعاب التحولات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.
- وأن تكون اللغات الأجنبية نافذة على العالم، ووسيلة للاتصال والتفاهم بين الشعوب، وأداة لتطوير المعارف العلمية وتحويل التكنولوجيا ومواجهة تحديات العصر.[10]

د- اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

نصبت هذه اللجنة يوم 13 ماي 2000، وبعد أن شخّصت الوضع ودرست بعناية حالة المنظومة التربوية السائدة في جميع مراحلها، وفي علاقتها بالمنظومات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ،خلصت إلى جملة من الاقتراحات منها الاستعجالية ومنها غير الاستعجالية.[11]

ومن بين ما تمّ التأكيد عليه في هذا الإصلاح:

-تقوية ودعم اللغة العربية.

-ترقية اللغة الأمازيغية.

-الانفتاح على اللغات الأجنبية.

- مبررات عملية الإصلاح التّربوي في الجزائر:

هناك تساؤل يفرض نفسه في مسألة الإصلاح التربوي في الجزائر، إذ ما هي العوامل والمبررات التي جعلت من إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر أمرا بالغ الأهمية؟

يؤكد المختصون على أنّ إصلاح التّعليم قد يكون نابعا من عوامل داخلية (أي من داخل المنظومة التربوية) نتيجة شعور المسؤولين بأنّها لا تؤدي وظائفها المنوطة بها بالشكل المطلوب، من حيث الكفاءة والفعالية والإنتاجية، وما

يتطلبه ذلك من تغيير في مدخلاتها ومخرجاتها وعملياتها الداخلية تحقيقا للأهداف المنشودة، كما قد يكون الإصلاح نابعا من عوامل خارجية، أي من السياق المجتمعي العام وما يضطرب فيه من تحولات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية – سواء من داخله أو من خارجه- تفرض على المجتمع السعي إلى إيجاد توازنات جديدة، تجنّد لها مختلف منظومات المجتمع ،وفي مقدمتها منظومة التعليم.[12]

و إذا أردنا الحديث عن الأسباب الحقيقية التي دفعت وزارة التربية الوطنية إلى الإسراع في وضع مشروع إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية ،والذي شرع في تطبيقه سنة 2003 ،فإنه ينبغي الإشارة إلى أنهذا الإصلاح جاء في ظروف صعبة جدا مرّت بها الجزائر على المستوى الداخلي وتحولات على المستوى العالمي فرضت إعادة النظر في الفلسفات التربوية والمناهج التعليمية بما يتلاءم مع هذه المستجدّات، و هو ما نصّ عليه مشروع إصلاح المنظومة التربوية، حيث يؤكد هذا الأخير على أن «الإصلاح الجديد، تمليه ظروف أخرى مرتبطة أساسا بالتغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالحاجات الاجتماعية الناجمة عن هذه التغيرات، وتفرضه تحديات جديدة، تختلف عن تلك التي كان على المدرسة الجزائرية أن تواجهها في السبعينات، إنها تحديات من شكل آخر، وعلى المدرسة اليوم أن تواجهها بإعداد أبنائها للعيش في عالم تطبعه عولمة الحياة في شتى مجالاتها المختلفة، وتميزه تكنولوجية الإعلام والاتصال الجديدة التي بدأت في إحداث تغيير في وسائل التعليم وأساليبه وفي مفهوم الزمان والمكان فيه»[13]

بالإضافة إلى **عوامل أخرى** نذكر منها:

- التنامي والتزايد السريع للمعرفة الإنسانية في شتى المجالات تجعل مسؤولية إصلاح المنظومة التربوية وتطويرها تتعاظم من أجل مواكبة الثورة المعلوماتية إنتاجا وانتقالا وتبادلا وتجديدا، لأن نظام التعليم في أي بلد هو الذي يأخذ على عاتقه نقل المعرفة وإكسابها وإنتاجها وتجديدها وتطويرها في سبيل إعداد مواطن يتمتع بحس عال من الانتماء للوطن وبالمسؤولية اتجاهه، من أجل تنميته، والارتقاء به إلى مصاف الدول المتقدمة.[14]

- تنامي دور العلم والمعرفة كأساس تستمد منه ظاهرة العولمة وجودها، وتستند إليه آليات انتشارها ،وتسيدها لمجريات العلاقات الدولية المعاصرة، وما يترتّب عليه من تآكل لحواجز السيادة بين الدول ،وذوبان الهويات الوطنية في خضم تدويل الثقافات واللغات الذي تنادي به العولمة، كل هذا يجعل إصلاح حال المنظومة التربوية ضرورة لا خيارا لمواجهة مخاطر متطلبات هذا المدّ العولمي التي تتعارض مع تاريخ المجتمع وقيمه وثوابته.

فنحن في عصر العولمة وتكنولوجيا الاتصالات وثورة المعرفة وتسارعها، نحتاج إلى تعليم يؤدي إلى تنمية قدرات الأفراد على الوصول إلى المعلومات وتنظيمها وحسن استخدامها في التفكير والتعبير والاتصال وبناء العلاقات،[15] من خلال مواكبة التقدم التكنولوجي مع المحافظة على الخصوصيات السوسيو ثقافية للمجتمع الجزائري.

ويتبين من خلال هذه العوامل أنه لا ينبغي أن يظل النظام التعليمي لأي بلد ثابتا على حال، بل لابد أن يكون هناك إصلاح وتطوير دائم ومستمر للمنظومة التعليمية، بما يتماشى مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية من جهة، وما يتوافق مع قيم الأمة وثوابتها من جهة أخرى ، وهذا ما يجعل قضية إصلاح التعليم وتطويره من حيث الفلسفة والأهداف والأساليب والتقويم، وبعامة مجمل مكونات المنظومة التعليمية وسياقها المحيط بها، ضرورة ملحة تتطلبها ظروف المرحلة الراهنة، ولا يمكن إهمالها أو تجاهلها بما يمكن المجتمع من تجاوز أوضاعه الحالية، والتغلب على العقبات التي تعترض طريقه نحو الإبداع والتقدم، وأولى خطواته في ذلك تكمن في توفير رؤية إصلاحية جديدة، ينصب اهتمامها على كل مدخلات النظام وعملياته الداخلية ومخرجاته وفق مرجعية إصلاحية، تستطيع إيجاد أفراد قادرين على إصدار أحكام سليمة، وذلك وعلى شق طريقهم وسط متغيرات جديدة لم يألفوها من

قبل، وعلى تحديد شكل العلاقات الجديدة في هذا العصر المتلاحق في ثوراته، وما يتطلبه ذلك من ضرورة إعادة النظر في سياسات التعليم وأهدافه وبرامجه، بما يتناسب مع ما يريده المجتمع من وراء هذا الإصلاح.[16]

-اللغة العربية في ظل الإصلاح التربوي بين الترغيب والتغريب:

بما أنّ اللغة هي قوام الكيان الحضاري لأيّ أمّة من الأمم، ومكوّن رئيس من مكوّنات هويتها الوطنية، فإنّها لم تسلم من هذا الاجتياح العولمي الذي تشهده الإنسانية اليوم، والذي يهدف-كما أسلفنا-إلى القضاء على التنوّع الثقافيّ بكلّ أبعاده وأشكاله، ومنه اللغوي ما سيؤدي حتما إلى انقراض كثير من لغات العالم. وبما أنّ الو م أ هي القطب المتحكّم في العولمة والمسيّر لها، فقد هيّأت للغتها الإنجليزية فرصة كبيرة للانتشار في العالم، من خلال تصدير المعرفة بهذه اللغة، والتحكّم في زمام العلم و التقانة ما جعل الكثير من دول العالم تشعر بالخطر المحدق بها وبلغتها ومن ثمّ بخصوصياتها الثقافية، فهرعت مستنجدة بإصلاح قطاع التربية متخذة منه وسيلة وهدفا في الآن ذاته للنهوض بالتنمية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية لمواجهة أخطار العولمة والاستفادة من إيجابياتها، والأهم تحصين لغاتها وحمايتها من الانصهار والذوبان.

فهل حظيت اللغة العربية بالمكانة المناسبة والاهتمام اللازم ضمن مشروع إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر؟

من المؤكّد أنّه لا يمكن لأية محاولة لإصلاح حال التعليم أن يكتب لها النّجاح إذا تجاهلت المسألة اللّغوية، ولم تمنحها الاهتمام الكافي، لأنّ هذه الأخيرة هي أساس الإصلاح ومحوره ووعاؤه، لأنّ لغة التعليم ترتبط ارتباطا قويا بمناهج التعليم التي هي محور مشروع التطوير والإصلاح، فاللغة معرفة تُعلَّم كغيرها من المعارف، وأداة من أدوات تنفيذ المناهج، ووسيلة من وسائل التبليغ الذي هو الأسلوب المنهجي لنقل المعارف وتنميتها وتربية وجدان المتعلمين.[17]

وعلى الرغم من أنّ تقرير لجنة إصلاح المنظومة التربوية يؤكد على مكانة اللغة العربية في التعليم ،وعلى أنها اللغة الرسمية للبلاد وعلى ضرورة ترقية استعمالها والنهوض بها، إلا أن المتتبع لفقرات هذا التقرير بإمعان، يستشف منه ما يقلل من أهمية اللغة العربية في مجال التعليم، ويتّضح له من خلاله المكانة التي وضعت فيها اللغة العربية في إطار المنهج الإصلاحي، كما يتبين مكانة اللغة الفرنسية والامتياز الذي خصّت به هذه اللغة ،التي هي أساس الإشكال الذي فرض على اللغة العربية أن تعيش مدة طويلة غريبة في وطنها، وبين أهلها مقصاة عن الوظائف الحية، على الرغم من أن الخطاب السياسي القولي يبرز في كل مناسبة مكانة اللغة ويدعو إلى الاعتزاز بها والعمل على إعلاء شأنها وبذل الجهد من أجل إحلالها مكانتها الطبيعية، ولكنه قول لا يتبعه عمل ولا تترجمه القرارات التي نجدها معاكسة لهذا القول.[18]

إنّ نظرة التقرير الذي وضعته لجنة إصلاح المنظومة التربوية للمسألة اللغوية تتلخص في النقاط التالية:

«1- إن اللغة هي مجرد وسيلة نعتمدها في تعليم الناس ونقل المعرفة، ومن ثم فلا حرج في أن نختار أية لغة غير اللغة العربية حتى لو لم تكن لها أية صلة بأصول المجتمع.

2- اللغة الفرنسية هي المرشحة لتحل محل اللغة العربية في تدريس المواد العلمية وتكوين عقول الأجيال، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب يشير إليها التقرير أهمها:

- أنها اللغة المفيدة للجزائر والأقرب إلى شعبها.
- أنها اللغة التي تستعملها الجالية الجزائرية الموجودة في فرنسا.
- أنها لغة النشاط العلمي والاقتصادي الوطني وجزء هام من المحفوظات، ولغة وسائل الإعلام الوطنية.
- اللغة التي تتوافر لها المراجع والكتب والوثائق.
- ضمان استمرار الخطة المنهجية في التعليم العالي لبحث الانسجام بين المرحلتين.

- تسهيل التفتح على ثقافات الغير.
- الوصول المباشر إلى المعارف العلمية»[19]

إنّ هذه النظرة التي تبنّاها التقرير، والمتعلّقة بالمسألة اللغوية في مشروع الإصلاح، تصوّر اللغة العربية على أنها لغة قاصرة عن احتواء المعارف، عاجزة عن مواكبة التطور العلمي،وفي المقابل فإنّها تولي الفرنسية اهتماما بالغا وتصورها على أنها اللغة الوحيدة التي بإمكانها أن تواكب التدفّق المعرفي في مختلف المجالات، وتساعد المتعلمين على مواجهة تحديات العولمة حيث ينصّ التقرير على أن «تعليم العربية المفرغ من الوسائل البيداغوجية والتعليمية المناسبة وضعف التحكم في اللغات وأولاها الفرنسية ذات الاستعمال الواسع، وعلى مستوى النخبة والإدارات ،كل هذا لا يحضر تلاميذنا لمواجهة تحديات العولمة»[20]

والاقتراحات التي أقرّتها لجنة الإصلاح تؤكّد هذا التوجّه اللّغوي الذي يكرّس تعزيز مكانة اللغة الفرنسية في التعليم على حساب اللغة العربية، وتتمثل هذه الاقتراحات في:[21]

- الإدراج المبكر جدا لتعليم اللغة الفرنسية، حيث تقرر إدراجها في السنة الثانية من التعليم الابتدائي ثم أرجئت إلى السنة الثالثة.
- اعتماد اللغة الفرنسية في تلقين طلاب المرحلة الثانوية المواد العلمية بهدف الوصول المباشر إلى المعارف العلمية.
- فرنسة المصطلحات والرموز العلمية المستخدمة في تدريس الرياضيات والفيزياء والعلوم حتى مع تلاميذ المراحل الدنيا.
- فرض تعليم اللغة الأجنبية على طلبة ما بعد التدرج لتمكينهم من اكتساب اللغة التي يحرّرون بها رسائلهم...

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: أيعقل أن تنعت اللغة العربية بالقصور عن مواكبة روح العصر، والعجز عن استيعاب التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم؟!وهي التي استطاعت في العصر الإسلامي أن تستوعب التغييرات الجديدة في المجتمع والفكر والعقيدة، ثمّ امتدت إلى أمم أخرى تقبّلتها وتعلّمتها عن طواعية، وهي اللغة التي صلحت لتعريب الدواوين وتنظيم الإدارة والقضايا الاجتماعية في العصر الأموي مستفيدة من تجارب الأمم الأخرى الرومية والفارسية والهندية، وهي اللغة التي استطاعت في العصر العباسي أن تستوعب كل المستجدات من العلوم والفلسفة والأدب عن طريق الترجمة والاشتقاق والقياس والتعريب والنحت والاقتراض؟![22]

أيعقل للغة تميّزت بكلّ هذه الخصائص، وتفرّدت بهذا التاريخ المشرق، أن يشكّك تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر في قدرتها على مواكبة روح هذا العصر واحتواء مستجداته؟! بدلا من التفكير في وضع مخطّط لساني يجعل اللغة وإصلاحها يسيران في خط متوازٍ في كلّ مجالات الحياة العلمية والأدبية والحرص على استعمالها في ميادين البحث العلمي والإعلام والتعليم والإدارة والتخاطب اليومي، ويحدد بدقة دور اللغات الأجنبية ووظائفها، وهو ما يذهب إليه بشير إبرير في قوله:لابد من التخطيط اللساني العقلاني العلمي لمسألة اللغات الأجنبية، وعلاقتها باللغة العربية، ومعرفة الوظائف والأدوار وتحديدها وضبطها بناء على أهداف واضحة، هذا التّخطيط اللساني الذي أصبح في المجتمعات المتقدمة شرطا حاسما لتفعيل الذات ودعم الهوية، وامتلاك القدرة على بلورة مشاريع خصوصية للتنمية والتحديث و الدمقرطة الاجتماعية الشاملة.[23]

عوضا عن اختلاق المبرّرات الواهية لتوطين اللغة الفرنسية(لغة المستعمر)، التي هي كغيرها من اللغات لا تنأى عن مخاطر العولمة، وهذا ما نلمحه من قول« وزير الثقافة الفرنسي في مؤتمر المكسيك إنّ هذا الشكل من أشكال الإمبريالية المالية والفكرية لا يحتل الأرض ولكن يصادر الضمائر ومناهج التفكير واختلاف أنماط العيش»[24]

ففي الحين الذي تنتظر فيه المؤسسات والمجامع اللغوية على المستوى العربي توظيف جهودها المضنية في ترجمة المصطلحات ووضعها، وتعريب تدريس العلوم لتنمية اللغة العربية كي تواكب متطلبات العصر في كلّ مجالات

الحياة، تتعالى صيحات من هنا وهناك- ومنها صيحات بعض القائمين على شؤون الإصلاح التربوي في الجزائر- تنادي بقَصْر اللغة العربية على الميادين الأدبية والإنسانية وما تسعه من حقول فكرية وإبداعية، وتلحّ في المقابل على استخدام اللغات الأجنبية ،خصوصا الفرنسية، في تدريس العلوم التقنية والمعارف العصرية بحجّة قصور اللغة العربية على احتوائها ومسايرتها، متناسين أنّ الأولى (أي الميادين الأدبية والإنسانية)« هي التي تحتاج إلى معجم أوسع وطاقات تعبيرية أكبر، في حين أنّ ميادين العلوم الأخرى [العلمية والتقنية]-على سعتها وتعدّدها ووفرة جديدها- لا تتطلّب في الاستعمال التخصّصي الدّقيق سوى متن محدود تملأه مصطلحات يمكن التغلّب بالتعريب والاقتباس على ما عندنا فيها من نقص كثير ومتزايد»[25]

وكان آخر الصيحات تلك التي نادى بها المسؤولون عن قطاع التعليم في البلاد، والتي تدعو إلى تعليم اللغة العربية للمبتدئين بالدارجة حتى يسهل عليهم فهمها!وهذا في حدّ ذاته يعدّ طعنا ومحاولة لطمس أهم مقوّم من مقوّمات الأمة الجزائرية وهو اللغة العربية فلا ينطق بها لسان ولا يجري بها قلم.

فتراجع اللغة العربية اليوم لا يعود إلى خصائصها أو إلى عيب يشوبها، بل يرجع في الأساس إلى ضعف المنظومة الفكرية والثقافية للأمة العربية، والتراجع الرهيب الذي تعيشه الحضارة العربية، وإلى النظرة القاصرة التي ينظر بها العرب إلى لغتهم على أنها لغة عاجزة عن مواكبة التطور واحتواء الجديد، متناسين أو متجاهلين بأنّ اللغة مرآة عاكسة لحال الأمّة فهي ترتقي برقيّها وبدعمها لها، وتضعف بضعفها.[26]

-مناهج اللغة العربية في ظل الإصلاح التربوي بين مقومات الهوية ومتطلبات العولمة:

في الوقت الذي تفرض فيه الأوضاع الراهنة الحكمة في التعامل مع ظاهرة العولمة من خلال تجنّب سلبياتها ومواجهة مخاطرها التي تحدق بالخصوصيات الثقافية للمجتمعات من جهة، والاستفادة من إيجابياتها من خلال الانخراط الواعي في عالم التقانة والتحكّم في استراتيجياتها من جهة أخرى، نجد بأنّ الإصلاح التربوي في الجزائر مجرّد شعار فهو لم يكرّس مقومات الهوية الوطنية، ولم يعمل على الانفتاح على العولمة؛ فمشروع الإصلاح الذي ينص على ترقية استعمال اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للجزائريين في المواثيق والنصوص الرسمية لم يعمل على تجسيد ذلك في الميدان.

والذي يدعم هذا التوجه أن هذا التقرير الذي ينتقد واقع تعليم اللغة العربية في المؤسسات التربوية في الجزائر، لم يقدم بديلا مناسبا لهذا الواقع والدليل على ذلك أن الأدوات الأساسية لتعليم اللغة العربية من مناهج ومقررات و وسائل... لم تحظ بالاهتمام الكافي في مشروع الإصلاح؛ فمضامين المناهج التعليمية في المراحل المختلفة بقيت على حالها اللّهم بعض المصطلحات التي وجد المعلمون صعوبة في فهمها، بحكم أنهم لم يشركوا في عملية الإصلاح ،ولم يكونوا طرفا مساهما فيه.

أما على مستوى «الأهداف المرسومة العامة منها والخاصة، المعرفية منها والمنهجية والتعليمية كوثائق ونصوص، فإنّنا نجدها تطمح إلى مسايرة العصر، ونقد الواقع، وتلبية الحاجات المعرفية والتكنولوجية، ولكنها بعيدة عن الممارسة الواقعية، وبينها وبين المحتوى المقرر، وبين طرائق تبليغه وأساليب تقويمه بون شاسع»[27]

فرغم تخلي المنظومة التربوية في الجزائر عن بيداغوجيا التدريس بالأهداف التي تسعى إلى تزويد المتعلمين بحشد من المعارف والمعلومات النظرية عن طريق التلقين، وتبنيها لبيداغوجيا حديثة وهي التدريس بالكفايات التي تهدف إلى إكساب المتعلم مجموعة من الكفايات والمهارات التي تجعله يوظف المعارف النظرية المكتسبة في المواقف الجديدة، والتكيّف معها عن طريق مواجهة المشكلات الحقيقية النابعة من واقع المتعلم، إلاّ أن ما نلاحظه هو أنّ هذه المناهج لا تزال تعتمد على الجانب الكمّي، وتهتم بضخامة المعارف المقدّمة للتلميذ، وتنأى عن نوعية الكفايات

والمهارات اللغوية الواجب تنميتها عنده، وهو ما يجعل المعلم يلجأ إلى طرق التلقين عوض تزويد التلميذ بالأدوات المنهجية التي تساعده على الفهم والتفكير والنّقد، وهذا كلّه يجعل تعليم اللغة العربية وتعلّمها كميا لا نوعيا.

أما المطّلع على مقرّرات اللغة العربية في مختلف المراحل التعليمية فيجدها «عبارة عن معلومات ميتة وقوالب جاهزة خارجة عن التداول والاستعمال في واقع الحياة على المستوى الفردي وعلى المستوى الاجتماعي، لا تقوى على إكساب الأجيال القدرة على فهم الظواهر وتحليلها التحليل العلمي المطلوب، ولا تكسبهم الملكات الوظيفية التي تؤهلّهم للتكيّف مع الأوضاع التي يجيدون أنفسهم في خضمها»[28]

إذ يشكو تعليم العربية اليوم فقرا يمسّ مستجدّات الحياة ومستحدثاتها في شتى الميادين العلمية والتقنية وما يتّصل بالحضارة في ممارساتها اليومية العادية، ممّا يتطلّب توسيع المتن اللغوي العربي[29]، ليضمّ مفردات ودلالات جديدة تغني القاموس المدرسي الموجه للتلاميذ، وتؤدّي غايات وظيفية جديدة تعبّر عن روح هذا العصر، وهذا ما افتقرت إليه مناهج اللغة العربية بعد الإصلاحات المتكرّرة؛ إذ لا يزال الرصيد المفرداتي الموجه للتلاميذ في المراحل المختلفة نفسه يعاني من التضخّم والتحجّر وبعده عن تلبية الحاجات اللغوية للتلميذ حيث تحلّ المفردات المهجورة محلّ المفردات المستعملة والمتداولة، في حين أنّ التلميذ يحتاج إلى رصيد مفرداتيّ وظيفيّ«لا يقلّ عن الحدّ الأدنى الذي يحتاج إليه التلميذ، و لايتجاوز الحدّ الأقصى الذي يكون ما بعده سببا لتضجّر التلميذ وعيفِهِ للّغة نفسها، فيتفادى بذلك الحشو الذي يثقل ذاكرة الطّفل بما لا يحتاج إليه من الألفاظ الغريبة، والمترادفات الكثيرة، للمفهوم الواحد،والألفاظ العُقمِية التي اختفت مفاهيمها من الحياة اليومية والعصرية.»[30]

و إذا كانت تحدّيات العولمة اليوم تفرض تصميم مناهج تعليمية تتناسب مع السوق الاقتصادية، والبحث عن تفعيل دور اللغة العربية والرفع من نجاعتها، كي تقوى على مسايرة مستجدات العصر في الآداب والفنون والعلوم والتكنولوجيا وسائر فروع المعرفة الإنسانية،فإنّ واقع اللغة العربية في المناهج التعليمية في بلادنا يعكس غير ذلك؛

فلو ألقينا نظرة على كتب اللغة العربية الموجهة لتلاميذ الشعب العلمية والتقنية في المرحلة الثانويةمثلا، لوجدناها متخمة بنصوص من الأدب الجاهلي و الأموي و العباسي بعيدة كلّ البعد عن الموضوعات العلمية التي يحتاجها التلميذ في استكمال مشواره في التخصّص، ومن ثمّ فهي بعيدة كل البعد عن متطلبات سوق العمل، ما يجعل التلميذ ينفر من هذه المادة لأنه لا يشعر بقيمتها في حياته، وفي هذا السياق يقول عبد الرحمان حاج صالح إنّ« الصعوبة في تحصيل الملكة اللغوية لا ترتكز فقط في صعوبة تعلم القواعد النحوية، بل أيضا في عدم استجابة المادة اللغوية التي يجدها المتعلم في نصوص الدرس اللغوي وغيره لما يتطلبه التعليم الناجح المفيد.»[31]

كما لفت انتباهنا فيما يسمى بـــ"إصلاح الإصلاح"دمج اللغة العربية مع التربية الإسلامية في كتاب واحد في مناهج الجيل الثاني، ما يؤكد على النوايا المبيتة لهذه اللغة من القائمين على شؤون إصلاح النظام التربوي في بلادنا، وكأني بهم يريدون التأكيد على المزاعم التي ترى بأن اللغة العربية هي لغة العقيدة والأدب فقط، ولا يمكنها الاضطلاع بأدوار أخرى في الحياة، ولا يمكنها احتواء المعارف والعلوم الحديثة!

وفي المقابل هرولت هذه الإصلاحات إلى تكثيف الحجم الساعي للغات الأجنبية وخصوصا الفرنسية، على حساب مواد أخرى التلاميذ هم في أمس الحاجة إليها لترسيخ مقومات الهوية الوطنية وتحقيق الانتماء الثقافي وفي ذلك استجابة مهينة لمتطلبات العولمة وتجنٍّ على مقومات هذه الأمة.

إذاً لم يبق مجال للشكّ في أنّ الدور الذي يؤديه التعليم في غرس الروح الوطنية في نفوس التلاميذ، والدفاع عن الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري كحصن منيع في وجه عولمة الثقافة -التي تهدف كما أشرنا إلى إذابة الحواجز اللغوية والثقافية، وسلب الآخر خصوصيته الثقافية والحضارية، في زمن تخضع فيه اللغة والثقافة للتعميم والانتشار والتسويق مثلها مثل البضائع التجارية والصناعية-هو دور عظيم جدا، ولمواجهة هذا الخطر وجب «زيادة مكانة المواد

الدراسية المعبرة عن الهوية الوطنية، ونخص من بين هذه المواد في المناهج الدراسية العربية ثلاث مواد نراها في غاية الأهمية في هذا المجال، ألا وهي التربية الإسلامية المعبرة عن الانتماء الديني، واللغة العربية المعبرة عن الانتماء اللغوي، تضاف إليها في مجتمعنا الجزائري اللغة الأمازيغية، والتاريخ باعتباره الذاكرة الجماعية للشعوب العربية، فإذا ما تم التعامل مع العولمة دون أي أثر سلبي على هذه المعطيات فإنه يمكننا القول أن التحدي الذي تفرضه على الهوية قد تم تجاوزه»[32]

أما على مستوى الوسائل فلا أحد ينكر الدور الذي تؤديه التقنية اليوم في النهوض بالعملية التعليمية وتحقيق أهدافها، وما يؤكد على هذه الأهمية الانفجار المعرفي الذي يشهده العالم اليوم، وارتفاع معدلات تدفق المعارف الجديدة مما «أوجب ضرورة استحداث وسائل تقنية بالغة الكفاءة تيسر العلم للمعلم والمتعلم على حد سواء، حيث سيغير دور المعلم بدرجات متفاوتة حسب استخدام التقنية، بحيث يجعله ليس عالما بكيفية استخدام التقنية فحسب، بل بما يناسب الطالب من مواد، والأمر نفسه ينطبق في حق الطالب حيث سيجعله مضطرا لمواجهة هذا التغيير في نمط التعليم الجديد في استخدام التقنية، ليصبح جزءا من العملية التربوية»[33]

ولكن المطّلع على مناهج تعليم اللغة العربية بعد إصلاح المنظومة التربوية، يرى بأن هذه المناهج لا تزال بعيدة كل البعد عن توظيف التكنولوجيا والحاسوب في التعليم، إذ أن الوسائل المستخدمة مازالت«بدائية ضعيفة، وإذا وجدت أحيانا، فلا يوجد من يجيد تطبيقها في الميدان فتصدأ ويذهب ريحها ونقصد بالوسائل جملة الأدوات والأشياء والمعينات والمطبوعات والرسوم والصور التي نختارها انطلاقا من أهداف محددة نريد بلوغها بواسطة هذه الوسائل»[34]

فرغم أن التحكم في التقانة اليوم هو الرهان الوحيد للعولمة لفرض نفوذها ومنطقها، إلا أنّ اللغة العربية - ورغم الجهود المبذولة في سبيل حوسبتها- إلا أنّها لا تزال تعاني من الكثير من المشكلات في معالجتها الآلية في مختلف المستويات: الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي والدلالي وفي مجال الترجمة الآلية، ما يجعل من مسألة التمكن من تعلّمها عن طريق الحاسوب أمرا صعب المنال في الوقت الراهن، باستثناء بعض البرامج المحتشمة من هنا وهناك والتي تعاني من الكثير من الخلل العائد إلى ضعف القاعدة التقنية للغة العربية وهشاشتها.

إنّ هذا الواقع يكشف بجلاء الخلل والنّقص الذي مازال يعتري هذه المنظومة، نتيجة التسرّع في وضع هذه الإصلاحات، كما أنّه يؤكد بأن عملية إصلاح التعليم ليست عملية بسيطة، وإنما هي مسألة جد معقدة تحتاج إلى تضافر مجموعة من الشروط التاريخية و الابستيمولوجية والفلسفية و الديداكتيكية والتخطيطية والتنفيذية، من أجل بلوغ الأهداف المنتظرة منها ولذلك «لابدّ أن تتغيّر الرؤية في مجال إصلاح التعليم إلى أبعد من مجال العين الباصرة، وأعمق من الغلاف والقشرة الهشة التي تغري من يهمهم المظهر ولا يهتمون بالجوهر، بل يجب أن يهدف الإصلاح إلى ما هو أبعد من الترميم، أي إلى إعادة البناء كله حتى يتواءم مع الاحتياجات المحلية والتحديات العالمية»[35]

إنّ المنظومة التربوية لها ارتباط وثيق الصلة بالمنظومات العامة لأي مجتمع إنساني، فعندما يضعف المستوى الحضاري في أي مجتمع وينحط عن المستوى المطلوب الذي تقتضيه تطلعات المجتمع الحقيقية، فإن ذلك يؤدي حتما إلى ضبابية الرؤيا وغموض الآفاق، وفقدان الهوية ،وبدلا من التأسيس لفلسفة تربوية أصيلة تتفق مع خصوصيات الأمة وثقافتها، يتم اللجوء إلى الاختيارات الأجنبية، واستيراد النماذج التربوية الموجودة في الحضارات الأخرى، فتزيد من غربة الفلسفة الأصيلة، بل وتعمل على تغريبها أكثر فأكثر[36]، وهذا ما نجده ماثلا في النظام التربوي في الجزائر الذي يفتقد –حسب رأي بشير إربير «إلى فلسفة تربوية أصيلة منسجمة مع نسيج لحمة الشعب الجزائري وترابه الوطني وخصوصياته الثقافية واللغوية وهمومه وانشغالاته وتطلعاته المستقبلية وتحدياته وإمكاناته الحضارية والتاريخية، لأن الفلسفة التربوية متعلقة بالحياة وما تقتضيه من ممارسات ثقافية وأنماط حياتية، وأساليب معاش»[37]

هذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل والنقائص التي ساهمت في فشل عملية إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر والتي نذكر منها ما يلي:

1- طغيان البعد السياسي والأيديولوجي على محاولات الإصلاح والابتعاد عن الحكمة والموضوعية في معالجة المسائل التربوية، ففي الوقت الذي تعاني فيه منظومتنا التربوية من مشاكل عدة تتعلق بضعف المحتويات ،وضبابية الأهداف ،وعقم طرق التدريس، وانعدام أو بدائية وسائل الإيضاح، وضعف مستوى المدرسين من حيث التكوين الأكاديمي و البيداغوجي...إلخ، نجد المسؤولين يضعون نصب أعينهم مسائل أخرى منطلقهم فيها هو البعد السياسي والأيديولوجي ويركزون عليها كل التركيز متناسين بقية المسائل الأخرى التي لا تقل أهمية عنها ومتجاهلين بقية الأبعاد الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية.

2- تهميش دور الكفاءات العلمية، من أساتذة وباحثين ومختصين فـ«رغم خطورة وضعية المدرسة الجزائرية، نجد أن الأفراد الذين يناقشون موضوع تقويمها وإصلاحها هم بعيدون عن مجال البحث التربوي، فكم من باحث في التربية تولى وزير التربية الوطنية منذ الاستقلال؟ وكم باحث في التربية في المراكز العليا في الوزارات، وكم باحث في التربية كان في المجلس الأعلى للتربية، اختير بسبب تخصصه وبحوثه التربوية؟ وكم من باحث تربوي في لجنة الإصلاح التربوي؟ والإجابة عن هذه التساؤلات يوضح مدى إهمال وتهميش الباحثين التربويين والبحث التربوي ككل»[38]

3- وهذا يدفعنا للحديث عن عامل آخر من عوامل فشل الإصلاحات في منظومتنا التربوية، حيث أن القائمين على عملية الإصلاح يتجاهلون تماما نتائج الدراسات والبحوث الميدانية التي أجراها الباحثون والمختصون في هذا المجال، والتي تعكس حقيقة واقع التعليم في بلادنا، حيث وللأسف تبقى هذه البحوث –على كثرتها وتنوعها وأهميتها- حبيسة رفوف المكتبات الجامعية ، دون محاولة لاستثمار نتائجها في إصلاح حال المنظومة التعليمية في مختلف جوانبها.

4- ضعف أساليب التقويم المعتمدة في التعليم ما يؤدي بالضرورة إلى تراكم المشكلات التعليمية وتفاقمها، وعدم وضوح الرؤية بالنسبة لعملية الإصلاح، خصوصا إذا عرفنا أن أي إصلاح في الحقيقة لا يأتي من فراغ، بل يقوم في الأساس على النتائج المتوصل إليها في عملية التقويم بشتى أنواعه وفي مختلف مراحله؛ لأن هذه النتائج هي اللبنة التي تتخذ من خلالها القرارات الحاسمة بشأن مسار العملية التعليمية (التعديل أو التطوير أو التغيير) فإن لم تبن هذه العملية على أسس علمية، فإن القائمين على إصلاح المنظومة التربوية سيجدون مشكلة في تحديد منطلقات الإصلاح وأهدافه وخطواته.

5- معروف أن الإصلاح في أي مجال يحتاج إلى وقت طويل لتقييم النتائج السابقة والوقوف على المشكلات وتحديد عوامل الفشل بغية تحديد نقطة الانطلاق السليمة في عملية الإصلاح الجديدة ،فما بالك إذا كان المجال هو مجال التعليم الذي تكون مشاكله على درجة عالية من التعقيد، مشكلات لا يمكن أن تحلها آراء فردية أو قرارات ارتجالية أو هياكل ظرفية في أوقات قياسية بل لابد أن تمنح الجهات الوصية -الهيئة المكلفة بالإصلاح- الوقت الكافي لرسم إستراتيجية شاملة ومدروسة لإصلاح المنظومة التعليمية اعتمادا على مقاييس علمية، والعمل على توفير التجهيزات والوسائل المادية وتحديد الأولويات...إلخ، وهذا ما لم يقم عليه إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر؛ لأن المهلة التي منحت للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية لرسم مشروع الإصلاح هي تسعة أشهر فقط «وهي مهلة قصيرة جدا لا تكفي حتى لتلمّس جوانب المشكلة المطروحة والتعرف على أسبابها، وعلى طرائق العمل التي تتبع في تقصي هذه الأسباب، وجمع الوثائق والمستندات والإطلاع على خلاصة الدراسات السابقة.. ومن ثم فهل في استطاعة اللجنة أن تقوم بكل هذه المهام (التشخيص الدقيق–التقويم العلمي-

الدراسة المركزة والشاملة لكل الجوانب التي يتألف منها المشروع التربوي وتحليل الجوانب المادية والبشرية والقانونية والثقافية والفلسفية و البيداغوجية...إلخ)، ثم وضع التصور المأمول الذي يصحّح ما هو قائم، ويحدد صفات ملامح المدرسة المنتظرة التي تستجيب لحاجات المجتمع وتطلعاته في المجال العلمي والتكنولوجي، وفي مجال التنمية الشاملة، وتساير الطموح المشروع لأجيال القرن الواحد والعشرين، »[39]

إن هذا التسرع نتج عنه انعدام الاستقرار في نظام التعليم في الجزائر منذ ما يزيد عن العقد والنصف من الزمن، حيث تتخبط هذه المنظومة في الكثير من المشكلات الناتجة عن سوء التخطيط و التدبير الناجمين عن غياب رؤية واضحة المعالم محددة الأهداف، بعيدا عن الضبابية والارتجالية والنظرة المصلحية والظرفية، ناهيك على أنّ الدول المتقدمة لا تقرّ بمشاريع الإصلاح إلا بعد إخضاعها للتجريب، فإن كانت نتائجها سلبية ألغيت أو صحّحت وأعيد النظر فيها، وإذا كانت نتائجها إيجابية تمّ إقرارها وتعميمها، فأين نحن من كل هذا؟

يتّضح بجلاء من خلال هذه العوامل أن الإصلاح ليس قرارا مرتجلا أو مجرد تغيير غير مدروس، إنّما الإصلاح المنشود الذي تتطلع إليه الأجيال هو الإصلاح الذي ينطلق من حاجة أكيدة، وقناعة تامة لدى المسؤولين المنفذين، ويقوم على فلسفة محددة، تستمد أهدافها من فلسفة المجتمع وخصوصياته وحاجاته من جهة، ومن جهة أخرى من التطلع للتكيّف مع مستجدات النظام العالمي، والإلمام باستراتيجيات العلم والتكنولوجيا، وهو ما يضمن للأمة تحصين مقومات هويتها الوطنية، وبهذا فإن الإصلاح المنشود «لا بدّ أن يكون ممتدا في التاريخ لتفادي التفاعل السلبي، مستجيبا لمتطلّبات الحاضر ليعبّر عن انشغالات حالية، متطلّعا ومخطّطا لمستقبل زاهر حتى لا يكون ارتجاليا، منفتحا على التجارب العالمية حتى لا يكن منغلقا على ذاته، فالعولمة قد فرضت نفسها ولا بدّ من التعامل معهابالمحافظة على خصائص الأمة والاستفادة من أحسن التجارب العالمية»40،وهو ما يسمح للأمة بانفتاحها على الآخر والاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهه العالم، مع ضمان عدم انصهار خصوصيتها الثقافية، وكل هذا لا يتحقق إلاّ من خلال تقويم وتطوير المناهج التعليمية في المراحل المختلفة.

الخاتمة:

إذاً ليست العولمة سوى سيطرة الثقافة الغربية على سائر الثقافات في العالم، ومحاولة لطمس مقومات الهوية الوطنية للشعوب وخصوصا اللغة؛ باعتبارها مفتاح الثقافة ورمز هوية الأمة، و إذا أرادت أية أمة أن تحافظ على هويتها، ينبغي لها أن تضع لنفسها سياسة لغوية متينة تحافظ بها على أمنها اللغوي، كما تضع سياسات واستراتيجيات في ميادين الاقتصاد والأمن والدفاع والسياسة... وهذه السياسة تبنى معالمها، وترسخ استراتيجياتها في ميدان التعليم من خلال ما يلي:

- تعميم استعمال اللغة العربية لغة للتعليم في جميع مراحله، وفي كلّ تخصصاته الأدبية والعلمية والاقتصادية، وتفعيل دورها في البحث العلمي، بعدّ اللغة العربية أهم ركيزة للوحدة، وهي وعاء الفكر والهوية والثقافة، ولأنّ أصالة التفكير العلمي لا تترسخ في الأمة إلاّ من خلال لغتها، وجب تفعيل دور التعريب و كلّ مقوّمات النمو التي تميّز اللغة العربية عن غيرها من اللغات كالاشتقاق، والنحت والقياس...إلخ، ما يجعل العربية قوة قادرة على مواجهة تحديات العولمة والتطور الحضاري، وذلك من خلال تضافر جهود المؤسسات التعليمية، والجامعية، ومراكز البحث، والمجامع اللغوية.
- تفعيل دور الترجمة كسلاح لمواجهة هذا المدّ العولمي الذي يوفدنا يوميا بكمّ هائل من المعارف والعلوم والمصطلحات الحديثة، فتعمل العربية على استيعابها ومسايرة الركب الحضاري، مع المحافظة على كيانها وهيبتها بين لغات العالم، وفي ذلك يقول البشير الإبراهيمي:« إنّنا نملك ناصية المعرفة عندما ننقلها إلى لساننا،

أمّاعندما ننتقل إليها عن طريق ألسنة الآخرين فسنكون عالة عليهم، وسنبقى أتباعا ضائعي الهوية لا قيمة لنا في الأرض، ولا وزن لنا في السماء»

- وقف التهميش والتغريب الممارس على اللغة العربية في ميدان التعليم، والابتعاد عن النظرة القاصرة لها بأنها لغة عاجزة عن مواكبة التطور واحتواء الجديد، وغرس روح الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية في نفوس التلاميذ، من خلال تصميم مناهج تبرز الهوية الحضارية للأمة، و تلبي حاجات المتعلمين اللغوية، و تعبر عن واقعهم، و تعكس ثقافتهم.
- العمل على تجديد طرائق تعليم اللغة العربية بعيدا عن التلقين والتقليد، مع ضرورة إحداث ثورة في الوسائل التعليمية والعمل على الاستفادة من التكنولوجيا والحاسوب في مجال تعليم اللغة العربية، لتكوين أجيال قادرة على رفع التحديات ومواجهة الأخطار المختلفة، خصوصا إذا كانت هذه الأخطار تستهدف كيانها ومقومات وجودها.

الهوامش:

[1] يراجع لخضر لكحل،الإصلاح التربوي في ظل العولمة، مجلة علم التربية ،البرنامج الاستعجالي أو إصلاح الإصلاح في منظومة التربية والتكوين، ع19،2010،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب،ص195.

[2] بوزغاية باية، بن داود العربي ، إشكالية الهوية والعولمة الثقافية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،عدد خاص بالملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحوّلات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،ص 652.

[3] لكحل لخضر، الإصلاح التربوي في ظل العولمة، ص198.

[4] المرجع نفسه، ص194.

[5] المرجع نفسه،ص194.

[6] يراجع: عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات،ط2،جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،2013،ص68،69.

[7] المرجع نفسه، ص72.

[8] وزارة التربية الوطنية «إصلاح المنظومة التربوية»ص03، النصوص التنظيمية ج1، المديرية الفرعية للتوثيق،ط2، ديسمبر 2009.

[9] بشير إبرير: دراسات في تحليل الخطاب غير الأدبي، ط1،عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010،ص208.

[10] المرجع نفسه، ص209.

[11] المرجع نفسه ،ص210.

[12] يراجع: محمد صبري الحوت، إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الأنجلومصرية، ط1،2008،ص20،21.

[13] وزارة التربية، إصلاح المنظومة التربوية،ص03.

[14] يراجع: محمد صبري الحوت، إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج،ص23.

[15] المرجع نفسه،ص24،25.

[16] المرجع نفسه،ص27.

[17] يراجع:عبد القادر فضيل، اللغة، ومعركة الهوية في الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص275

[18] يراجع: المرجع نفسه، ص279.

[19]المرجع نفسه،280.

[20] تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، ص34.

[21]يراجع: عبد القادر فضيل، اللغة ومعركة الهوية في الجزائر، ص283.

[22]يراجع :زهير غازي زاهد، العربية والأمن اللغوي، ص88.

[23]بشير إبرير، دراسات في تحليل الخطاب غير الأدبي، ص232

[24]بوزغاية باية، بن داود العربي ، إشكالية الهوية والعولمة الثقافية، ص653.

[25]عباس الجراري، اللغة العربية واقع يحتاج إلى تطوير، مجلة قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ندوة لجنة اللغة العربية،ماي 2005، ص35.

[26]زهير غازي زاهد، العربية والأمن اللغوي، ص .

[27]بشير إبرير، دراسات في تحليل الخطاب غير الأدبي، ص215.

[28]المرجع نفسه، ص217

[29]عباس الجراري، اللغة العربية بين التطوير والتقويم، مجلة قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ،نوفمبر 1993، ص34،33.

[30]عبد الرحمان الحاج صالح، الرصيد اللغوي للطفل العربي وأهمية الاهتمام بمدى استجابته لحاجاته في العصر الحاضر، مجلة الممارسات اللغوية، العدد 01 ،2010، ص13.

[31]المرجع تفسه ص 11

[32]لكحل لخضر، الإصلاح التربوي في ظل العولمة، ص199

[33]أحمد بن محمد النشوان، العولمة والتخطيط اللغوي، اللغة العربية في مواجهة العولمة ص

[34]بشير إبرير، دراسات في تحليل الخطاب غير الأدبي، ص227

[35]محمد صبري الحوت، إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، ص21.

[36]بشير إبرير، دراسات في تحليل الخطاب غير الأدبي ص212.

[37]المرجع نفسه، ص212.

[38] بوفلجة غيات، التربية والتعليم بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، 2006،ص126.

[39] عبد القادرفضيل، المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات ،ص335.

[40]لكحل لخضر، الإصلاح التربوي في ظل العولمة، ص194.